واقع اللاجئين الفلسطينيين:

عوامل المعاناة وحدود القدرة

تقدير موقف 2022

لاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

ما يزال العاملُ الخارجي وأدواتُ الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي أبرزَ الفواعل في استمرار وتكريس مأساة اللاجئين الفلسطينيين وتقويض وجودهم واستلاب حقوقهم.

وإذ كان عام 2021 قد أظهر قدرة عموم الفلسطينيين –وغالبيتهم من اللاجئين– على تشكيل أدوات في محاولة استعادة بعضٍ من قدرتهم على الفعل والتأثير في مصيرهم، فإن عام 2022 جاء بمؤشرات وتطورات تؤكدُ قدرةَ المنظومةِ الدولية وأقطابها الرئيسية على محاصرة هذا الفعل، والاستمرار في محاصرة فعل الفلسطينيين وتدمير بناهم و الحفاظ على سياق يعاني فيه اللاجئُ الفلسطيني ويكافح لأجل البقاء فقط، ويفقد الموارد الأساسية التي قد تمكنه من النهوض بفعلٍ مُضاد لإرادةِ المنظومة الدولية، لأجل استعادة حقوقه، وفي مقدمتها عودته لأرضه فلسطين.

لم تكن العواملُ الداخلية فلسطينياً أفضل بكثير في 2022، حيث استمرت سياسة تهميش اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم في أجندة السياسات الرسمية، وبينما ابتلع البحر عشرات اللاجئين الفلسطينيين خلال محاولاتهم مغادرة مخيماتهم التي استحالت فيها الحياة، تمحورت

التفاعلات السياسية الفلسطينية الرسمية حول وراثة كرسي رئاسة السلطة، وموقع التمثيل المتدني للفلسطينيين أمام المنظومة الدولية، وهو موقع لم يعد قادراً حتى على دفع المؤسسات الدولية لوقف تجويع وحصار اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم المحتل وفي مخيماتهم في دول الطوق.

وقد جاءت القرارات والمواقف الدولية وما ارتبط بها من سياسات وموازنات، وآخرها تلك المتعلقة بتمديد ولاية غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، لتعكس ذات السقف والمسار الذي يحاصر اللاجئين ويبقيهم قابعين في المعاناة وعلى حدود الموت، ويعزّزُ محاصرةَ فعلهم السياسي وإمكانيات نضالهم لأجل حقوقهم، بل ويبتزهم باحتياجاتهم المعيشية مقابل موقفهم الإنساني الطبيعي الرافض لجرائم الاحتلال بحقهم، وهو ما عكسته على وجه الخصوص تفاهمات وكالة "أونروا" مع الإدارة الامريكية بشأن شروط المنح المالية المقدمة من الأخيرة للوكالة.

إن المتابعة اليومية والإخبارية لموقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين احتوت خلال السنوات الأخيرة على دفق

هائل من التحذيرات والاحتجاجات حول خطورة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ومعطيات حول تقليص مستمر لحقوقهم الأساسية، وتهديد لفرصهم بالعيش والبقاء، في واقع يزداد ترديا بفعل السياسات المختلفة للمستوى الرسمي الفلسطيني والدول المضيفة والحكومات والمؤسسات الدولية والأطراف المعنية.

تحاول هذه الورقة الوصول إلى تقدير واقعي لأهم المخاطر المتزاحمة، وحقيقة قدرة وفرص اللاجئين الفلسطينيين على مواجهتها، من خلال قراءة المؤشرات الرئيسية للمسارات ذات التأثير في واقع هؤلاء اللاجئين، وفهم العوامل الكابحة التي قادت إلى تدهور قدرتهم على حماية حقوقهم والتأثير في مصيرهم وصناعته، خاصة أن عام 2021 ورغم ضراوة الهجمة على حقوقهم وكذلك التدهور في أوضاعهم المعيشية، حمل بضعة مؤشرات إيجابية حول قدرتهم على التنظيم الذاتي واستعادة شبكة تأثيرهم و فعلهم.

تراكمٌ خلقته سنواتٌ طويلة من السياسات العدائية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، صنعت تهجيرَهم وتُوَاصِلُ الاستثمارَ في معاناتهم وتجويعهم

وحصارهم وتهميش حقوقهم وقضيتهم بشكل ممنهج، وتقودهم نحو مزيد من الموت بطرق شتى، فيما تبدو أدواتُ فعلِهم وقدرتهم على التنظيم الذاتي على أهميتها أقل قدرة من أن تُوقف المجزرة.

عام الموت وتقويض الوجود

لم تخل سنةٌ منذ تهجير اللاجئين الفلسطينيين إبان النكبة عام 1949 من الضغوط والمساعي السياسية الهادفة لتصفية قضية الفلسطينيين اللاجئين وإنهاء وجودهم، وإذا كانت السياسةُ الأمريكية في عهد "دونالد ترامب" وفي صلبها صفقة القرن، حملت ذلك الهدف، فإن الأعوام التالية لرحيل إدارة ترامب وتراجع الصخب الإعلامي حول خطة التصفية شهدت سياساتٍ لا تقل فتكاً ولا تكتفي باستهداف الحقوق السياسية والمعنوية للاجئين، وتسعى بشكل واضح إنهاء وجودهم وتشريد من تبقى منهم في مخيمات اللاجئين بواسطة أدوات التجويع والقتل البطيء.

وليس من المبالغة في شيء وصف اللاجئين الفلسطينيين في سائر مناطق انتشارهم بأنهم ضحايا حصار مالي خانق، يستهدفهم بشكل مباشر، كما يستهدف المؤسسات المعنية بحقوقهم ورعايتهم وعلى رأسها وكالة

"أونروا"، وكذلك ضحايا حصار أمني واقتصادي، يمنعهم من معظم حقوقهم، ويحرمهم من الحركة والعمل لأجل توفير قوت عائلاتهم، والحال هذه السيناريو يكمن في تجويع ممنهج وتدمير للقطاعات الخدمية الحيوية في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين يفضي إلى خلق ظروف تقود بدورها الموت والتهجير، وقد صار واضحاً لمعظم اللاجئين الفلسطينيين أن البقاء في مخيماتهم ومواقعهم الحالية يعني كفاحاً يومياً مريراً لأجل حياتهم وحياة أطفالهم، دون رعاية طبية أو وصول للمياه والكهرباء والغذاء، وصار النضال ضد الجوع والموت يُفقِدُهم أي متسعٍ ومجالٍ للتنظيم والنضال السياسي لأجل حقوقهم، وباستثناء عوامل الزيادة الطبيعية للسكان بفعل المواليد الجدد، فإن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في نطاق انتشارهم الحالي في طريق محتوم نحو الانخفاض إما بالموت أو الهجرة.

مصادرة الحق في الحياة

عام 2022 تحولت العواملُ المُهدِّدة لحياة اللاجئين الفلسطينيين الى أدوات موت معلن امتد إلى كافة ساحات وجودهم تقريباً، فالحصار الذي خنق قطاع غزة –معظم سكانه من اللاجئين الفلسطينيين– سنوات طويلة

تسبب بمزيد من الموت في صفوفهم، إذا ما أُضيف إلى الحروب العسكرية الصهيونية المتكررة على القطاع، بالإضافة إلى أعداد متصاعدة ممن يقضون نحبهم بفعل الانهيار في البنى التحتية وما تقود إليه من حرائق وحوادث تماس كهربائي وغير ذلك، ولكن المنحى الأكثر خطورة في حصار غزة يتمثل في تحولها إلى مكان غير صالح للعيش تقتلُ ظروفُ العيش فيه المزيدَ من الفلسطينيين يومياً.

في الوقت ذاته، ما يزال الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية يتعرضون إلى حملة قتل واسعة النطاق شنّها جيش الاحتلال الصهيوني، استشهد 171 فلسطينياً بسببها عام 2022 معظمهم ارتقى خلال اقتحامات جيش الاحتلال المتكررة لمخيمات اللاجئين والتي تُشَنُّ لغرض القتل بشكل أساسي، حيث ارتفعت معدلات جرائم القتل والتصفيات التي تمارسها قوات الاحتلال لتلك الأعداد المُسجلة في سنوات انتفاضة الأقصى.

في مخيمات الشتات لم يكن الفلسطينيون أفضل حالاً في صراعهم لأجل البقاء والحياة، حيث يحصد الموت أعداداً متزايدةً منهم في مخيماتهم

على الأرض اللبنانية، سواء بفعل حوادث الكهرباء وانهيار الخدمات الطبية، وأكثر من ذلك، عشرات لقوا مصرعهم غرقا في مراكب الهجرة خلال محاولاتهم الوصول إلى بلدان أوروبية لنيل حق اللجوء، وهو المصير ذاته الذي واجهه اللاجئون الفلسطينيون على الأراضي السورية أو خلال محاولتهم مغادرتها، فلقد ترصدتهم مخلفات الحرب المتفجرة التي نالت من أطفالهم، وسجون النظام السوري التي قضى المئات منهم فيها، ومسارب التهريب والهجرة غير الشرعية التي قتلت أعداداً أخرى منهم.

تعميم سياسات الحصار

لم يعد الحصار مقتصراً على قطاع غزة ومن فيه من لاجئين، بل صار سياسة قابلة للتعميم من قبل الاحتلال وأيضاً حكومات البلدان العربية المضيفة للاجئين، في تمديد لسياسات مستمرة تعمَد لتهميش اللاجئين وحرمانهم من حقوقهم في العمل والتنقل، وأيضاً تصعيد هذه السياسات التي اكتست بغطاء دولي يتعلق بالتضييق والحصار المالي والسياسي المفروض على الفلسطينيين ككل، وعلى المؤسسات والجهات المعنية بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ورعايتهم، في نموذج لحصار يحيل هوية

اللاجئ كعنوان للفرز والحصار والتضييق، ويتعامل مع كل تجمع أو مخيم للاجئين كهدف لسياسات عزل تتعمدُ إحاطته بإجراءات أمنية أو أسوار فعلية ومحاصرة أهله بإجراءات تحدُّ من حركتهم أو تمنعها كلياً، وتفرز اللاجئين الفلسطينيين إلى مجموعات تُنزعُ منها الحقوقُ تباعاً، بدءاً من الحقّ في الحياة ووصولاً للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبدو سائر هذه الحقوق موضعاً لإجراءات تنزعها من اللاجئين وتحرص على إبقائهم حبيسي مخيماتهم، وتلاحقهم بالاستدعاءات والقمع والترهيب والرقابة الأمنية خارجها.

إن ما يحدث لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين لا يتصل فقط بالعامل الاقتصادي، ويستحق أن يتم الإشارة إليه بوصفه سياسات عزل تخلق جيتوهات ومعازل فصل عرقي على غرار تلك التي تشكلت في جنوب "إفريقيا" إبان نظام الفصل العنصري، وليس من المبالغة أيضاً الإشارة إلى وجوه من التشابه بين إجراءات عزل اللاجئين الفلسطينيين وتلك السياسات الفاشية التي استهدفت يهود أوروبا إبان فترة صعود الفاشيات الأوروبية.

استمرت إجراءات حصار اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بشكل رئيسي من خلال حرمانهم من العودة إلى مخيماتهم، ورهن عودتهم إليها بقرارات متبدلة من السلطات السورية وإجراءات أمنية وبيروقراطية تعجيزية، ذلك إلى جانب إخضاعهم لإجراءات أمنية تعسفية داخل وخارج هذه المخيمات، وفي لبنان يحيلُ الحصار الماليُ والاقتصادي على اللاجئين والتقليصُ المستمر لخدمات "أونروا" حياة اللاجئين إلى جحيم، كما تستمر الحملاتُ الأمنيةُ في استهدافهم وصولاً لاقتحام مخيم نهر البارد بحملة أمنية للجيش اللبناني، وهو المخيم الذي سبق أن دمرته السلطاتُ اللبنانية وهجرت أهله في أيار/ مايو 2007.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية صارت محاصرة فعلياً سواء بالحصار المعلن كالذي استهدف محافظة نابلس واستمر لأسابيع عدة في أيلول/ سبتمبر 2022، أو بالهجمات اليومية المتكررة لقوات الاحتلال والتي تخلف الدمار والموت في المخيمات، وكذلك بمنع أعداد متزايدة من سكان المخيمات من الحصول على تصاريح للعمل في الداخل المحتل.

سلطات الاحتلال أضافت لحصارها العسكري المستمر على الضفة المحتلة، قراراً بإقامة سور جديد يعزز الفصل العرقي للفلسطينيين في الضفة، ويبلغ طول الجدار 100 كيلومتر يُضاف إلى جدار الفصل السابق الذي بلغ طوله حوالي 750 كلم.

الاستيطان على أنقاض اللاجئين

تواصل الدور المركزي للاستيطان كأداة أساسية لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، ولحصارهم في المعازل التي تصنعها السلطات "الإسرائيلية"، في امتداد لما صنعه الاحتلال منذ النكبة، بما يعكس جوهر سياسة المشروع الصهيوني (أرض أكثر للمستوطنين الصهاينة وفلسطينيون أقل على الأرض)، في 2022 هدمت سلطات الاحتلال 833 مبنى فلسطينياً في الضفة الغربية، وطالت إجراءاتُ الطرد والتهجير وإخلاء الارض من الفلسطينيين وأوجه وجودهم ونشاطهم، 13130 شجرة زيتون اقتلعها جيش الاحتلال ومستوطنوه.

وتصاعد دور المستوطنين كجزء من أدوات القهر المسلح والعنف الدموي الموجه ضد الفلسطينيين، حيث نفذ المستوطنون الآخذون في تطوير

تنظيمات مسلحة باطّراد 793 هجوماً على الفلسطينيين، من بينها 211 هجوماً خلفت إصابات بشرية في صفوف الفلسطينيين، وحوالي 600 هجوم تركوا أضراراً في ممتلكات الفلسطينيين.

كما صادقت حكومة الاحتلال على 116 مخططاً استيطانياً، يستهدف 9700 دونم من الأراضي الفلسطينية بأكثر من 13 ألف وحدة استيطانية، منذ بداية 2022 حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، وفق معهد "أريج" المختص بمراقبة الاستيطان.

يتقاطع ذلك مع تصعيد مستمر لسياسات تهجير الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948، حيث لا يزال النقب المحتل مسرحاً لعمليات تهجير ونزع ومصادرة لأراضي الفلسطينيين لمصلحة الاستيطان والمستوطنين، وهي عمليات ممنهجة ومسلحة بأجهزة الدولة وسياساتها وقوانينها، وبجرائم قتل واعتداء واعتقال ترتكبها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين المتشبثين بأرضهم، حيث بلغ عدد الشهداء من أبناء الداخل المحتل عام 2022 ستة من الشهداء.

عوامل التدهور في وضع اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: معادلة السياسة الدولية والإقليمية

بين العداء والتهميش.. بيئة دولية مجافية

لا زالت الأطراف الحليفة لكيان الاحتلال–وهي القوى الدولية الأكثر ثقلاً وتأثيراً– تنظر إلى اللاجئين الفلسطينيين، وقضيتهم ووجودهم، باعتبارهم عقبة في وجه فرض تسوية على الفلسطينيين تلائم شروط الاحتلال، وعلى هذا الاساس تبني سياساتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين بما يعنيه ذلك من انتهاك لحقوقهم، وحرمان لهم من الدعم الدولي المستحق مالياً وسياسياً، وشهد العامان الأخيران "أي ما بعد إدارة ترامب" استمراراً لسياسات حصار الفلسطينيين مالياً، وفي مقدمتهم اللاجئون الفلسطينيون سواء عبر التقليص المستمر للالتزامات المالية المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من هذه الدول وحلفائها العرب، أو عبر الأطواق المختلفة المضروبة على مجتمعات اللاجئين لحرمانهم من الدعم المالي.

سياسياً، يبدو الموقف أكثر سوءاً، إذ يتعمقُ التهميشُ لقضيةِ اللاجئين الفلسطينيين في الأجندة الدولية، بفعل انشغال دولي متزايد بقضايا وأزمات دولية أخرى، وكذلك ما أحدثته الخطة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية وانفتاح القوى العربية على التطبيع مع الاحتلال دون حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن حقوق اللاجئين.

والحال هذه، تم إحداث تغيير في السقف السياسي لمقاربة هذه القضية، وخلقت سياقات وتصورات حول إمكانية تصفيتها وتجاوز حقوق اللاجئين، ويمكن القول: إن عام 2022 عكس إلى حد كبير في كثير من المؤشرات أن هناك اتجاهاً دولياً لتجاهل الملف الفلسطيني، ومتابعة سياسات إدارة هذا الملف بمنطق إبقاء كل من "أونروا" والسلطة الفلسطينية على حدود العوز وانعدام التأثير ودون الوصول لحد الانهيار الكامل لأي منهما.

- **ضعف في منظومة المؤسسات الدولية المخصصة لحمايتهم:**

تشكل وكالة "أونروا" القناة الوحيدة المسؤولة عن إعانة اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم ضمن منطقة عملياتها، ورغم تجديد تفويض وكالة "أونروا" من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات جديدة، فإن هذا التجديد لا يمكن أن يشكل دوراً مهماً في وقف التدهور الذي تشهده أوضاع الفلسطينيين، ارتباطاً باعتبارين مهمين:

1- أن وكالة "أونروا" تكرّس دورها في تقديم الإعانات والخدمات للاجئين دون لعب أي دور إضافي في حمايتهم أو الدفاع عن حقوقهم أو العمل على تغيير بيئة التعامل معهم، سواء في النطاق الدولي أو في الحيّز المحلي ضمن الدول المضيفة.

ودون وضع تمويل كافي يصبح هذا التجديد مجرد تمديد في عمر الوكالة وليس بالضرورة أن يكون تمديداً في عمر أي لاجئ فلسطيني قد يهلك جوعاً أو قتلاً أو يأساً، وهو ما يبدو أن لا تقدم حقيقي حدث فيه، باستثناء تعبيرات ضبابية متفائلة قدمها المفوض العام لوكالة "أونروا" "فيليب لازاريني" في مقابلته مع صحيفة العربي الجديد في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

2- أن موازنة "أونروا" الحالية لو توفرت لها تغطية مالية كاملة فإنها لن تُحدث أي تغيير إيجابي في أوضاع اللاجئين، والمرجح أنها أيضاً لن تستطيع وقف أو تثبيت التدهور الحاصل في أوضاعهم، فلقد وصلت الوكالةُ أيضاً بحسب تعبير مفوضها العام، لأقصى تقليص ممكن، أي أنها موازنة موضوعة ضمن سقف الحد الأدنى، ولا تحمل أدنى آمال أو رهانات بزيادة الخدمات أو استرجاعها لبعض من مستواها السابق الذي لم يكن يوماً كافياً لاحتياجات اللاجئين.

-الاقليم وتدهور أوضاع الدول المضيفة وتردي سياساتها تجاههم

أسهمت التحولات الدولية في مزيد من التهميش لقضايا الشرق الاوسط عموماً، وقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وقد دفع ذلك الوضعُ بأزمات العديد من الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين للتفاقم، وشهدت بعضها إذا لم تكن دول منهارة أصلاً صراعات داخلية بالأساس كحالة سوريا، ووصلت إلى الانهيار الاقتصادي كحالة لبنان، أو معايشة أزمات اقتصادية وسياسية عميقة كحالة الأردن، ناهيك عن وضع السلطة

الفلسطينية المتردي، وهي عوامل أظهرت تأثيرها بوضوح في تصاعد سياسات وإجراءات هذه الدول في التضييق على اللاجئين عموماً، واللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، ووجود مساحة لتبرير تهربها من التزامتها كدولة تجاههم، وعدم وجود ما يكفي من الاهتمام الدولي أو حتى الإقليمي لممارسة ضغوط على هذه الدول بشأن معاملتها للاجئين الفلسطينيين.

أزمات هذه الدول لا تبدو في طريقها للحل وأوضاعها لا تسير في طريق التحسن سياساً أو اقتصادياً، وفي ظل بيئة دولية وإقليمية مجافية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، تبدو إمكانيات فرض الدول المضيفة مزيداً من القيود عليهم والإجراءات السلبية ضدهم شبه مؤكدة، خصوصاً بفعل تصاعد التحريض ضدهم من قبل عدد من المكونات السياسية في هذه الدول، والتي تجد صدى جماهيرياً في ظل الأزمات المعيشية والسياسية والاقتصادية التي تعانيها شعوبها.

ثانياً: الفلسطينيون ومشكلات القدرة والإرادة

1- الوضع الفلسطيني العام:

رغم ما ظهر عام 2021 من بوادر إيجابية على مستوى قدرة الفلسطينيين على إنتاج فعل عام ذي مغزى سياسي يجمعهم ويتجاوز الجمودَ السياسي في ظل الانقسام وحالة العجز في مرحلة ما بعد اتفاق "أوسلو" عموماً ومرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية على وجه الخصوص، فإن هذه البوادر قد اتضح تضاؤل تأثيرها وعجزها عن إحداث خرق كبير في بيئة سياسية محكومة بالأساس للشرط الخارجي الدولي بشكل أساسي والإقليمي ثانياً.

الانشغال الأساسي للأطراف في المشهد السياسي الفلسطيني عام 2022 تركز حول مستقبل وشكل القيادة الفلسطينية ما بعد محمود عباس، حيث تدير الأطراف داخل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير منافسات ومناورات داخلية بهذا الشأن، وأيضاً تخوض حركةُ حماس منافساتها مناوراتها الخاصة الهادفة لإحداث خرق لاحتكار فتح والسلطة الفلسطينية لهذا الملف.

هذا الوضع إجمالاً قلّص كثيراً من قدرة عموم الفلسطينيين على النهوض بأعمال سياسية كبرى، سواءً على الصعيد الدولي أو في المواجهة المباشرة مع الاحتلال.

وفي الجانب الاقتصادي تواصلت ذاتُ السياسات التي تهمّش معظم الفلسطينيين اقتصادياً و تمتثل لمعايير الحصار المفروضة على قطاع غزة، وتتخلى عن أي التزامات اقتصادية ومالية ذات معنى تجاه مجتمعات اللاجئين، وإذا استثنينا مناطق محدودة من الضفة الغربية تنشط فيها قطاعاتٌ محددة ترتبط بالسلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الشريك لها، فإن معظم الفلسطينيين يعانون من الفقر وغياب الموارد، فقر يصل إلى حد الجوع ويتركز بشكل أساسي في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والشتات الفلسطيني، ويحضر في مخيمات الضفة التي تعاني من تهميش سياسي واقتصادي، وتتعرض لقمع أمني مستمر يتمثل في الاعتقالات والحملات الأمنية والاقتحامات.

في غزة تحت سيطرة حركة حماس لا تبدو مؤسسات الحكم قادرة على توفير الحد الأدنى للخدمات لسكان القطاع ومعظمهم من اللاجئين

المسجلين لدى وكالة "أونروا"، كما أنّ الحصار المستمر على القطاع وحملات التدمير الممنهج وضعت على هؤلاء اللاجئين ضغوطاً معيشية هائلة، تترك أثراً في طبيعة مقاربتهم للعمل السياسي، أو قدرتهم على ممارسة دفاع نشط عن حقوقهم وقضيتهم، بل وصار التدمير الشامل هو عنوان السياسة الاحتلالية العدوانية تجاههم كثمن لأي رد فعل تقوم بها قوى المقاومة في قطاع غزة على جرائم الاحتلال المستمرة.

2- التحولات في البنى الفلسطينية نحو تهميش اللاجئين

ما أظهره الفلسطينيون عموماً، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون في مخيماتهم وتجمعاتهم المختلفة من قدرة على تنظيم الذات والنشاط السياسي رغم محدودية الموارد وعوامل الحصار وتردي الأوضاع المعيشية، ارتبط بالأساس بآمال سياسية جامعة للفلسطينيين، ومع ذلك فإن فوارق القدرة وطبيعة الأجندة السياسية ومسار تطور شكل العمل السياسي الفلسطيني، استطاع فرض ذاته وخلق مزيد من التهميش لتلك الأصوات والمبادرات والمحاولات القادمة من مخيمات

اللاجئين، وتدريجياً أعادت النخب الفلسطينية ذات التمركز المختلف فرض أولوياتها على سطح المشهد الفلسطيني.

اذ انحسرت المقولات حول العمل الفلسطيني الجامع المتصل بوحدة الهوية والصراع، وتكرّس تركيُز المنظومة السياسية والنخب على قضايا مستقبل السلطة والنظام السياسي، أو دور فلسطيني أوروبا والولايات المتحدة ودورها المستقبلي في العمل السياسي الفلسطيني.

هذه المقاربات لم تُستحدث في العام المنتهيk ولكنها أبرزت تحولاً في نمط العمل السياسي الفلسطيني المهيمن، الذي صار يميلُ أكثر لإعطاء وزن لتلك الأصوات المسموعة في الدول الغربية، أو لصورة مناضل فلسطيني "مقبول" لدى الرأي العام الدولي، أو دور الإعلام الحديث وتقنياته، بما يعكس تراجعاً حقيقياً في قدرة الكوادر الفلسطينية من مجتمعات اللاجئين على مجاراة هذا النمط من العمل السياسي والنشاط العام، فأصوات المخيمات واللاجئين ومكانتهم ارتبطت غالباً بمساهمتهم في الكفاح "العنيف" والمقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال، فيما تبدو أصوات فلسطينيين أعلى حظاً بالتعليم أو المواقع المهنية سواء في بيئة

السلطة أو المعارضة أكثر قبولاً وفائدة للقادة السياسيين في المرحلة الحالية.

3- استنزاف القدرة على التنظيم الذاتي

الضغوط الاقتصادية والمعيشية كما الأمنية المتزايدة على اللاجئين الفلسطينيين أسهمت في تقويض قدراتهم الجماعية، وتركت معظمهم كأفراد مستنزفين وشبه معدمين، ذوي فرص محدودة في الوصول للتعليم والصلات والخبرات اللازمة لتطوير قدرات ملائمة للعمل في واقع فلسطيني مُستحدث، و إذا كان مشروع السلطة قد حدد موقع اللاجئين ضمن منظومته في الخدمة الأمنية والوظائف البيروقراطية المحدودة، أو الحشد الجماهيري لبث التأييد للسلطة ومشروعها، فإن قوى المعارضة وفي مقدمتها حركة حماس لم تبتعد كثيراً عن هذا النموذج، إذ استفادت من هذه البيئة في الحشد السياسي دون تقديم التزامات جدية على مستوى المكتسبات لهذه البيئة، وأرست نموذجاً للعمل السياسي مشابهاً في مركزيته وقدرته على حصر الامتيازات والقدرة على الوصول والتأثير ضمن شرائح محددة.

هذا الواقع ترك أثره على اللاجئين الفلسطينيين الذين تلقوا الثقلَ الأساسي للعدوان الاحتلالي والمعاناة المسلطة على الفلسطينيين في 2022 وما سبقه من أعوام، وقد أسهمت هذه الأثقال في إظهار درجة الانكشاف التي تعاني منها مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، وعجز البؤر النشطة فيها عن تحصيل الاهتمام اللازم بمعاناة أهلها، أو عرض سرديتها، أو تحصيل موارد داعمة لصمود أهلها.

خلاصة

إمكانيات البقاء والصمود والفعل

تبدو أجندة العام الجديد 2023، وربما أعوام عدة قادمة، بالنسبة لوضع اللاجئين الفلسطينيين محددة ومحدودة بدرجة كبيرة، إذ حدد المانحون الدوليون سقف اللاجئين المعيشي، من خلال موازنة وكالة "أونروا" المقلصة والتي يستحيل أن توقف تدهور أوضاعهم المعيشية، وسياسات إنفاق السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية المحكومة أيضاً بتحديد المانحين ورقابتهم على موازنتها، وكذلك برامج ومشاريع المؤسسات الأهلية الممولة دولياً، حددت سقفاً يُبقى اللاجئين رهائنَ

للجوع ومحاولات توفير القوت اليومي لأطفالهم وعائلاتهم، ويحرمهم من الرعاية الصحية اللائقة، ويستبقي نقص الدواء والعلاج ليفتك بهم في مخيمات لبنان، ونقص المعدات والمرافق الطبية كقاتل لهم في قطاع غزة المحاصر، وشبكات المياه والكهرباء المنهارة وإمداداتها شبه المقطوعة عناوين يومية لحياتهم، ذلك بجانب سلال الغذاء المقترة التي تقدمها انروا، ناهيك عجزهم عن تحصيل التعليم اللائق لابناؤهم، يضاف لذلك طوق اخر تفرضه سياسات الدول المضيفة يتعلق بحرمانهم من حق العمل في العديد من هذه الدول، او عزلهم وتطويقهم جغرافيا واقتصاديا في مخيماتهم وتجمعاتهم بموجب سياسات هذه الدول.

امكانيات احداث تحول في هذه الحالة تبقى مرهونة بانتهاج سياسات مختلفة من قبل الفاعلين الدوليين المؤثرين في وضع اللاجئين، وهو امر من الواضح انه ابعد من اي وقت مضى عن اجندة هؤلاء الفاعلين، وكذلك من قبل الجهات الفلسطينية الرسمية، والقوى السياسية، التي تفتقد للقدرة والإرادة اللازمة لانتهاج هذه السياسات.

سياسياً، إن استمرار دفع قضية اللاجئين الفلسطينيين نحو الهامش وهامش الهامش في السياسة الفلسطينية الرسمية و الفصائلية، ومواصلة تجاهل حقّ اللاجئين الفلسطينيين في تمثيل حقيقي، يعني استمرار المقاربة المختلة لجوهر الصراع والنضال لأجل وجود الفلسطينيين كشعب ومجتمع، ومزيد من المعاناة والتجريد من الموارد والحقوق وعوامل القوة والفعل والتأثير الضرورية لأجل بناء القدرة الذاتية لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين للدفاع عن ذاتها وحقوقها وقضيتها.

وإذا كانت الدافعيةُ لا تنقص اللاجئين الفلسطينيين للنضال لأجل حقوقهم، وفي مقدمتها حقهم بالعودة، فإن استنزافهم بالموت والجوع المسلّط عليهم، يبقي هذه الدافعية عند حدود تنظيم المبادرات المحدودة التأثير بالمعنى السياسي العام، خصوصاً في ظل إصرار النخب الفلسطينية في تأطيرها لمفهوم التغيير فلسطينياً أو دور العمل السياسي الفلسطيني بعيداً عن مركزية قضية اللاجئين، أو بلغة أدق مركزية المواجهة مع سياسات التهجير الصهيونية وعدم إمكانية مجابهتها دون طرح يستعيد الدور والمكانة المركزية للاجئين وحقوقهم في المقاربة الوطنية الفلسطينية.

نقاش في المخارج والبدائل

أولاً: تنظيم الذات وبناء القدرة

ما عكسته الأعوام الماضية وخصوصاً عام 2022 من عجز للمجموعات النضالية المحلية عن التأثير في واقع اللاجئين والوضع الفلسطيني بشكل عام، يستحضر ضرورة ارتباط المبادرات والجهود لأجل التنظيم الذاتي والنضال دفاعاً عن حقوق اللاجئين ووجودهم، بالسياسات العامة، أي يتطلب إدراك هذه المبادرات والقائمين عليها بأن فرصهم بالتغيير مرتبطة بشكل جوهري بالقدرة على إحداث تأثير جوهري وتحول في الوضع السياسي الفلسطيني بعمومه، وقدرتهم على بناء شبكة وطنية تحمل مهمات كبرى بهذا الاتجاه، فالقدرة على إنجاز نجاحات موضوعية سرعان ما كان يتم محاصرتها والالتفاف عليها بواسطة أدوات الهيمنة و الأطراف المسيطرة والعوامل الحاكمة في بيئة عيش ووجود اللاجئين.

ثانياً: الهوية وموضعها

إن الفصل التعسفي بين رؤية اللاجئين الفلسطينيين لنضالهم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية ونضالهم السياسي ضمن الحالة الوطنية

الفلسطينية ككل في مواجهة الاحتلال، يعزل تلك المحاولات التي يقومون بها لإحداث تغيير في واقع حياتهم، ويبقيها أسيرة لحدود مطلبية، ويسمح بتجاهل ذلك الارتباط الجوهري بين الغزو الصهيوني و صناعة التهجير والنكبة واللجوء، وأيضا بين هذا النضال لأجل البقاء والصمود ومنع الإبادة والتجويع والحصار، والمطلب الوطني الإنساني الجامع المتمثل في حقهم بالعودة وتقرير المصير، ما يقتضي العمل على مقاربة خطاب وطني يعترف بالاحتياجات الإنسانية للاجئين ولا ينكر بل يحترم الحقوق السياسية الوطنية الجماعية لهم، ويغادر حالة الاستسلام لسردية تعتبر البؤس والشقاء في مخيمات اللاجئين جزءاً من الصمود الوطني وضرورةً سياسية لإبقاء قضية اللاجئين حيةً أو لمنع التوطين، إذ إن حماية قدرة اللاجئين على التمسك بحقهم في العودة وعلى النضال لأجل هذا الحق يتطلب حماية وجودهم من حيث الأساس، وعدم السماح بتقويض هذا الوجود، أو تحويله لمعاناة يومية تستنزفهم وتحرمهم من أي قدرة على الفعل السياسي العام.

ثالثاَ: اللجوء الجديد وآفاق المستقبل

رغم أن عمليات التهجير من مخيمات وتجمعات اللاجئين في الوطن المحتل ودول الطوق شكلت استنزافاً للخزان البشري في هذه المخيمات، وإفراغاً لها من كوادر وطاقات بشرية، لكنها أيضاً منحت هؤلاء اللاجئين كأفراد ومجموع القدرة على بدء حياة بظروف مختلفة، وتشكيل بؤر لمجتمعات جديدة ومجموعات نشاطية قادرة على تطوير دورها في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين عموماً، وأيضاً تشكيل قناة لدعم مجتمعاتهم الأصلية في مخيمات اللجوء، سواء بأشكال الدعم المادي المباشر أو الدعم السياسي المتمثل في الضغط على حكومات البلدان المضيفة لتغيير سياساتها بشأن اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، ورغم أن هذا الوجود الجديد يعاني مشاكله ومعيقاته الخاصة إلا أنه يشكل بدوره قدرة كامنة وفرصة قد تستطيع التأثير إيجاباً في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.